



دراسة استقصائية

لأنشطة قطاع الأعمال - الربع الثاني 2011م

ملخص تنفيذي - عام

بالتعاون مع " دان آند براستريت " جنوب آسيا والشرق الأوسط المحدودة

يوليو، 2011

نظرة سريعة

- بشكل عام، أفادت الشركات التي تأسست في دبي عن أداء ثابت مستقر في الربع الثاني من العام 2011 (أبريل – يونيو)، مقارنة مع الربع السنوي السابق (يناير – مارس) من هذا العام مع مؤشرات الأداء الأساسية: عائدات المبيعات والأسعار والكميات المباعة، تبقى بالزيادة أو النقصان على نفس المستوى المسجل للربعين السنويين ولكن ثمة نسبة كبيرة من الشركات أفادت بارتفاع التكاليف المباشرة مما يؤدي إلى انكماش الأرباح.
- على مستوى القطاع، تظهر الدراسة أن أداء التصنيع والخدمات أفضل نسبياً من التجارة من حيث نفس المؤشرات الأساسية.
- الشركات متفائلة حيال الربع التالي (يوليو – سبتمبر، 2011)، وتعد تقارير التوقعات عن ارتفاع في عائدات المبيعات المدفوعة بشكل أساسي بزيادة في كميات البيع المتوقعة وبالتالي، فإنها متفائلة إزاء الأرباح مقارنة مع الربع السنوي الثاني.
- من حيث ترتيب الكثافة، تكون التحديات الأساسية التي أفادت بها الشركات على النحو التالي: منافسة من اللاعبين الدوليين والمحليين ونقص الطلب على المنتجات والخدمات ونقص في الوضوح والشفافية في لوائح الأعمال وزيادة في الرسوم الحكومية.
- تظهر الدراسة أيضاً أن الشركات متفائلة حيال توقعات الاستثمارات الرأسمالية: حوالي 55% منها تخطط لرفع مستوى التقنية و 61% منها تخطط لتوسيع طاقاتها في الأشهر 12 المقبلة.

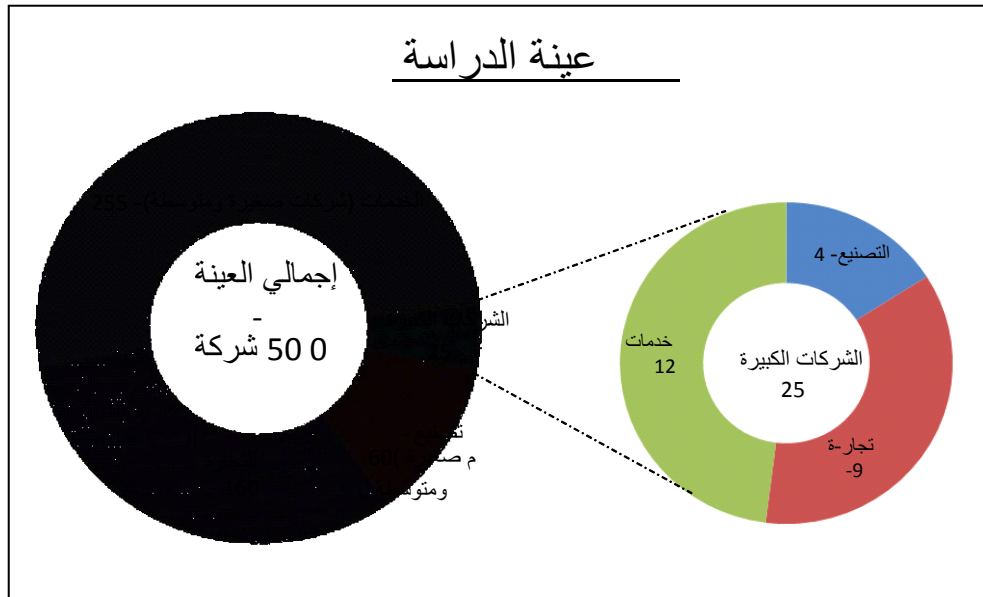
إن دائرة التنمية الاقتصادية هي مؤسسة حكومية مقرها دبي ولها تفويض بالمساعدة على تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأساسية في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وتقوية القدرة التنافسية لدبي، ولقياس توقعات مجتمع الأعمال في دبي، أطلقت دائرة التنمية الاقتصادية مسح لدراسة قطاع الأعمال الربع سنوية لدبي مع الهدف الأساسي المتمحور حول إعداد ملامح عن النشاط الاقتصادي الحالي لدبي والتوقعات وعلى أمل إعطاء مؤشر عن حالة وآفاق نشاط قطاع الأعمال في الإمارة.

تعرض هذه الوثيقة ملخصاً عن الدراسة الافتتاحية التي أجريت في الربع الثاني من عام 2011 كما تقدم الوثيقة أيضاً نظرة عامة عن النتائج الرئيسية للدراسة التي أجريت مع 500 شركة في دبي. بالإضافة إلى الوضع الراهن والتوقعات المستقبلية، فإن الدراسة تدرس التحديات الأساسية التي تواجه النمو وتطور الأعمال في دبي وتلخص أيضاً توقعات الاستثمار على مدى الأشهر المقبلة.

المنهجية

أجريت الدراسة الاستقصائية عن الأعمال الربع سنوية للربع الثاني من عام 2011 على إجمالي 500 شركة في جميع أنحاء إمارة دبي وقد اشتملت العينة على مزيج من الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وقد تم تمثيل كلا من شركات التصنيع والتجارة والخدمات بالتناسب لمساهمة كل منها في الناتج المحلي الإجمالي لدبي.

عينة الدراسة



من منظور الحصول على توقعات الأعمال أو وجهات النظر فيها، ركزت الدراسة على مؤشرات أساسية مثل المبيعات وأسعار البيع والكميات المباعة والأرباح وعدد الموظفين؛ وقد طلب من المشاركين في الدراسة بيان ما إذا كانوا يتوقعون "زيادة" أو "تقصا" أو "عدم وجود تغيير" على تلك المؤشرات؛ وبالإضافة إلى ذلك، جمعت الدراسة التغذية الراجعة والملاحظات عن أنشطة الأعمال الحالية أو الأداء فضلا عن البنود ذات الصلة بالتكاليف (العمالة والمواد الخام وكلفة التمويل... الخ).

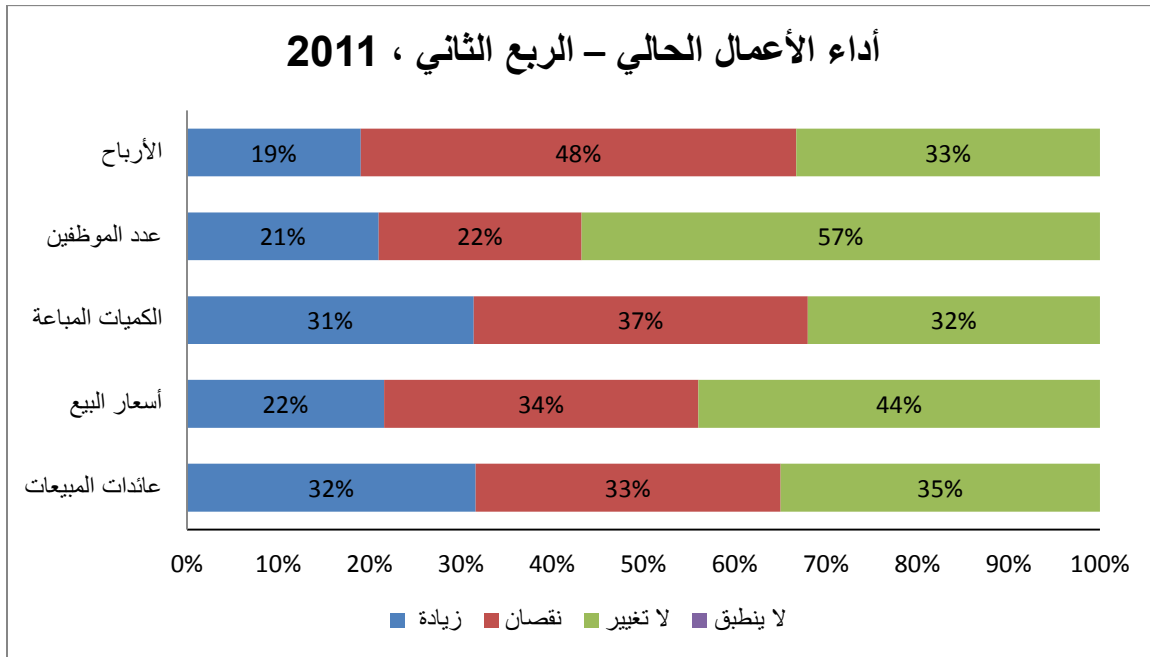


Decide with Confidence

لغرض الدراسة الاستقصائية، يعرف كل ربع سنوي على النحو التالي: الربع الأول هو الفترة بين شهري يناير ومارس،
الربع الثاني هو الفترة ما بين شهري أبريل ويونيو، الربع الثالث هو الفترة ما بين شهري يوليو وسبتمبر والربع الرابع
هو الفترة ما بين شهري أكتوبر وديسمبر من كل عام.

أداء الكلي للأعمال – الربع الثاني من عام 2011.

توحي نتائج الدراسة بوجود استقرار نسبي في جميع القطاعات فيما بين الربع الثاني والأول من حيث مؤشرات أداء الأعمال الرئيسية.



تشير نتائج الربع السنوي الحالي في واقع الأمر إلى وجود استقرار في عائدات المبيعات كما يشير تحليل أسعار الوحدة والكميات أيضا إلى بقاء كلا المؤشرين مستقرين إلى حد كبير وتغير الأداء في القطاعات - كون شركات التصنيع والخدمات تشير تقاريرها إلى وجود أداء أفضل هامشيا فيما يتعلق بالربع الأول - مقارنة مع المؤسسات التجارية.

وبشكل عام، بقيت الشركات على نفس مستوياتها من حيث استخدام القدرات والتوظيف في الربع الثاني مقارنة مع الربع الأول، وفي جميع القطاعات، كان أداء تأجير الخدمات أفضل بالمقارنة من التصنيع والتجارة مع وجود 24% من الشركات العاملة في الخدمات تفيد بزيادة في عمالتها مقابل 18% فقط للتجارة و 16% للتصنيع.

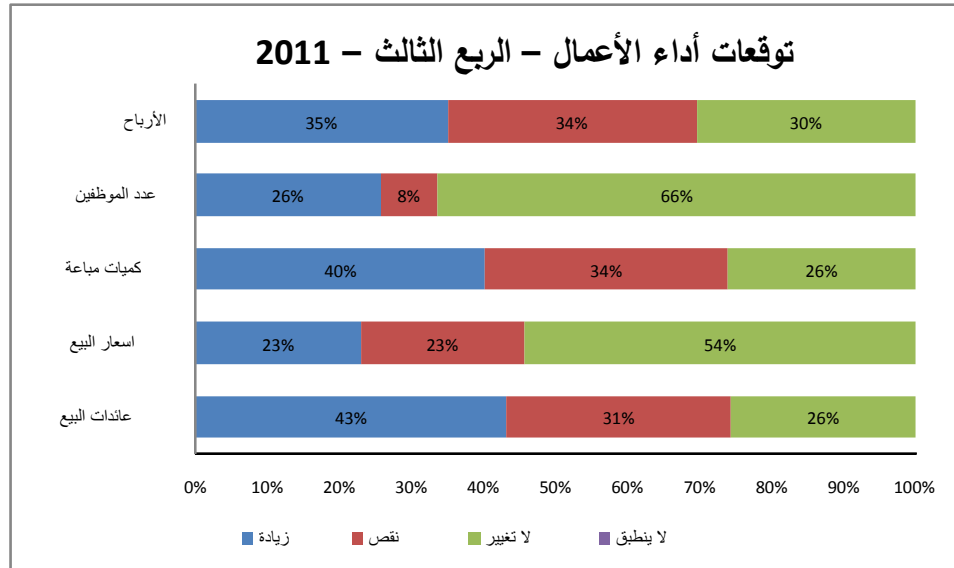
كما يتضح من نتائج الربع السنوي الحالي أن الكلفة المتزايدة للمواد الخام كان لها جانب سلبي كبير على هوامش الربح وكما هو متوقع، كانت تلك الزيادة تمثل مصدر قلق أكبر على شركات التصنيع مما هو الحال بالنسبة للشركات العاملة في الأنشطة الأخرى مع نسبة 83% منها تفيد بزيادة مقابل 64% فقط للشركات العاملة في الأنشطة التجارية.

ليس من المتوقع أن تتغير تكاليف التمويل بصورة كبيرة من ربع سنوي لآخر وقد أفاد تقريبا نصف المشاركين إما باستقرار أو هبوط بين الربع الأول والربع الثاني في حين انقسمت النسبة الباقية 50% بالتساوي بين الزيادة وعدم صلة المسألة بأعمالهم وتشمل حالة عدم الصلة الشركات الصغيرة التي تختار عدم اللجوء إلى التمويل الخارجي/المصرفي أو حجب عنها التمويل من هذا القبيل وبشكل أكثر تحديدا فإن نسبة كبيرة نسبيا من شركات الخدمات – حوالي 40% أفادت بعدم استخدام التمويل المصرفي، مقابل 10% و 11% لشركات التصنيع والتجارة على التوالي.

كانت وجهات نظر المشاركين بشأن كلفة العمالة تقريبا منقسمة بالتساوي بين عدم التغيير أو بعض الهبوط وزيادة في الربع الثاني نسبة إلى الربع الأول وقد تضمنت الأسباب التي ذكرت للزيادة على (أ) أثر تكاليف تجديد التأشيرة بسبب تغيير فترة تأشيرة العمل من 3 إلى 2 سنة)، (ب) زيادات الرواتب لتعويض التضخم، و (ت) تدابير الاحتفاظ من أجل مواجهة توجهات الهجرة العكسية للعمالة من جنوب آسيا عائدة إلى أوطانها بسبب ارتفاع الرواتب هناك، وعليه وجود رواتب عالية محتجزة للإقامة في دبي.

بالتالي، رغم بقاء المبيعات ثابتة أكثر أو أقل في الربع السنوي الثاني، يبدو أن الارتفاع المبلغ عنه في الكلفة المباشرة قد أدى إلى وجود ضغط على هوامش الربح. وقد شعر بهذا الضغط الشركات العاملة في القطاع التجاري أكثر من غيرهم، 57% أفادوا بوجود هبوط في الأرباح مقابل 44% للتصنيع و 42% للخدمات.

التوقعات الشاملة للأعمال – الربع السنوي الثالث من عام 2011



نظرة على التوقعات الشاملة للأعمال للربع السنوي القادم (الربع الثالث) تظهر توجهات إيجابية مع وجود نسبة 43% من الشركات متفائلة إزاء آفاق المبيعات وتعتقد نسبة أخرى تبلغ 26% أن مبيعاتهم سوف تبقى ثابتة ومستقرة ويبدو أن شركات الخدمات هي الأكثر تفاؤلاً إزاء تلك الآمال والتوقعات.

كما أنه من المثير ملاحظة أن تلك التوقعات التفاؤلية مدفوعة بتوقع كميات أعلى في حين يتوقع أن تبقى الأسعار ثابتة مستقرة وهذا يشير إلى ارتفاع في مستوى النشاط الاقتصادي الفعلي في الربع السنوي الثالث مقارنة مع الربع السنوي الثاني ولكن تراهن الشركات التجارية على ارتفاع أسعار البيع في الربع السنوي المقبل.

تمشيا مع تلك التوقعات الإيجابية، تفيد الشركات بأنها تعزز طلبات شرائها في الربع الثالث مقارنة مع الربع الأول مع وجود نسبة من تلك الشركات تخطط لزيادة طلبات الشراء لتتخطى بشكل كبير نسبة تلك الشركات التي تخطط لتخفيض طلباتها وتعتبر هذه التوقعات هي الأقوى بين شركات التصنيع والتجارة.

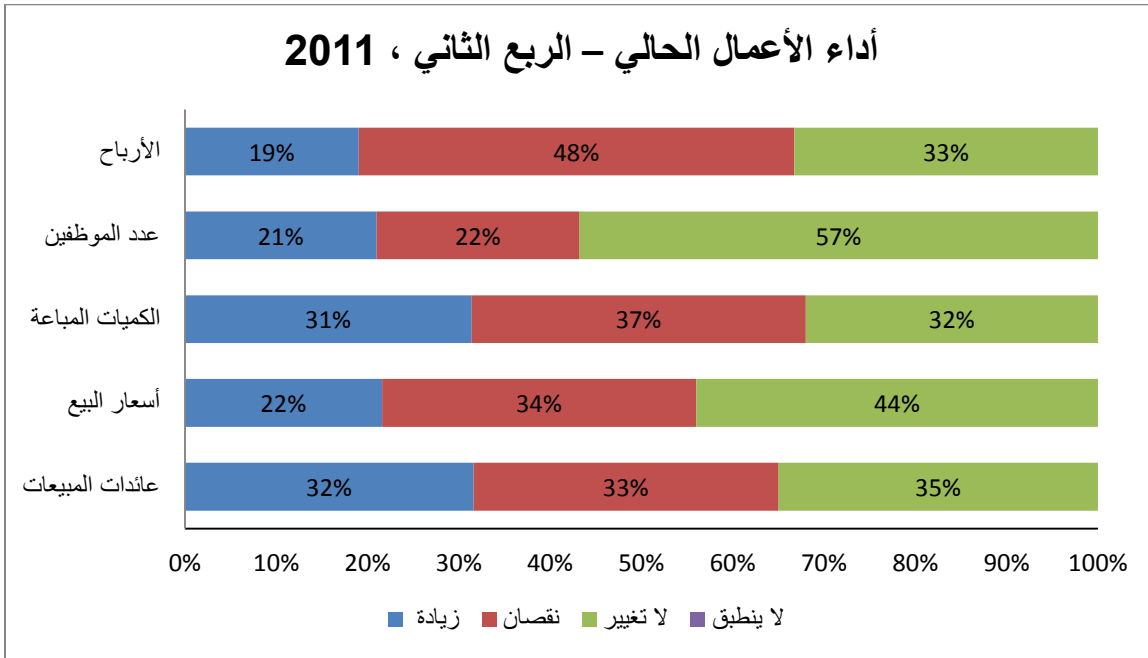
من حيث التوقعات في مجال التوظيف، تتوقع شركات الخدمات والتصنيع زيادة عمالتها في الربع الثالث في حين تميل الشركات التجارية إلى المحافظة على نفس المستوى من التوظيف كما في الربع الأول. ولكن بشكل عام تخطط الشركات لزيادة عمالتها وهذا تطور ايجابي.

كما أن المشاركين متفائلون أيضاً حيال أرباحهم المستقبلية حيث يتوقع 35% ارتفاع الأرباح و 30% يتوقعون استقراراً بالمقارنة مع الربع السنوي الثاني. الشركات العاملة في الخدمات هي الأكثر تفاؤلاً تجاه الأرباح المستقبلية من تلك الشركات العاملة في التصنيع والتجارة مع وجود نسبة 42% منها تتوقع زيادة في الأرباح مقابل 31% للتصنيع و فقط 25% للتجارة.

التقييم الشامل هو أن الشركات تتوقع مؤشرات أداء أفضل وتتوقع تحسن النشاط الاقتصادي في الربع السنوي الثالث مقارنة مع الربع السنوي الثاني للعام 2011.

أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي - الربع السنوي الثاني - 2011

تتضمن الدراسة وتعكس تقييم الشركات الصغيرة والمتوسطة للوضع في الربع الثاني والتوقعات للربع الثالث تمشيا مع الأهمية العددية لها في اقتصاد دبي وقد جرى مقابلة 475 مشاركا من الشركات المتوسطة والصغيرة كجزء من الدراسة بما في ذلك الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حسب تعريف دبي للمشاريع المتوسطة والصغيرة.

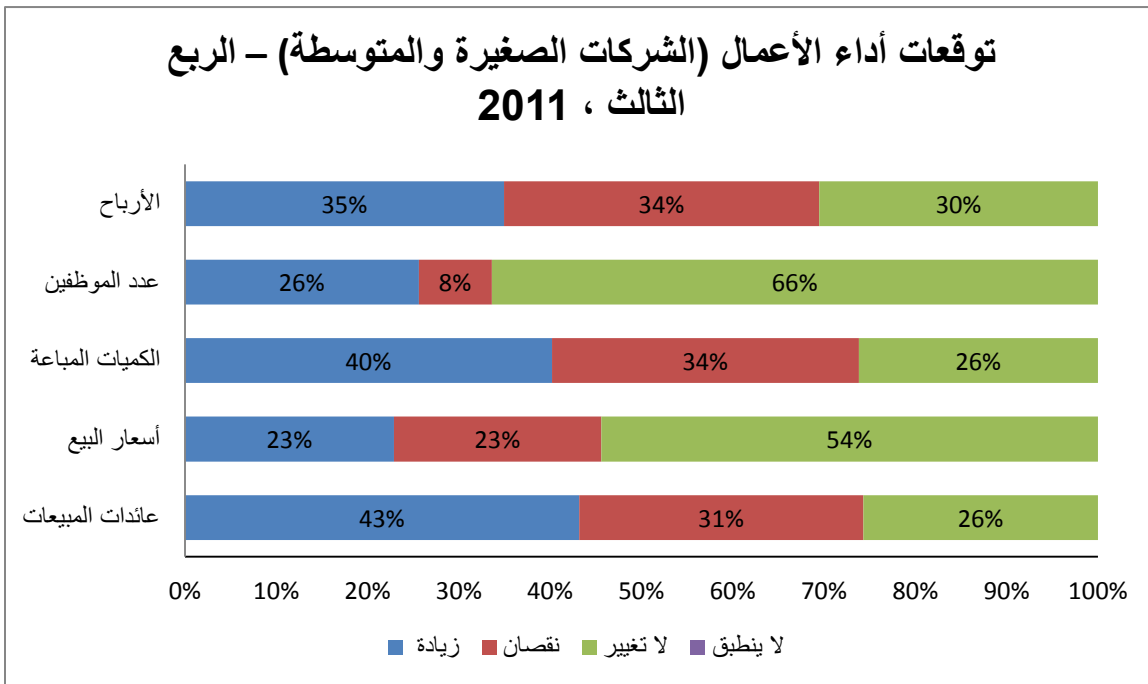


يكرر أداء الربع الحالي لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بصورة كبيرة أداء مجتمع الأعمال في دبي وتتلخص النتائج الأساسية على النحو التالي:

- تشير نتائج الربع الحالي (الربع الأول) إلى استقرار قوي في أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة من حيث الكمية المباعة والأسعار.
- كما تشير معلومات التقارير عن طلبات الشراء الجديدة إلى استقرار بين الربع الأول والربع الثاني وقد حافظت المشاريع الصغيرة والمتوسطة - تمشيا مع الاتجاهات الكلية - على نفس مستوى استخدام القدرة والتوظيف كما في الربع الأول والتقييم الشامل هو أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة حافظت على نفس

مستوى النشاط الاقتصادي في الربع الثاني كما في الربع الأول من هذا العام. مع ذلك، ينبغي الحذر في رسم النتائج القوية من تلك النتائج والمعطيات لأن المقارنات تكون أكثر وضوحاً عند مقارنة نفس الأرباح السنوية للسنوات المتعاقبة المختلفة بدلاً من الأرباح المتعاقبة لنفس السنة.

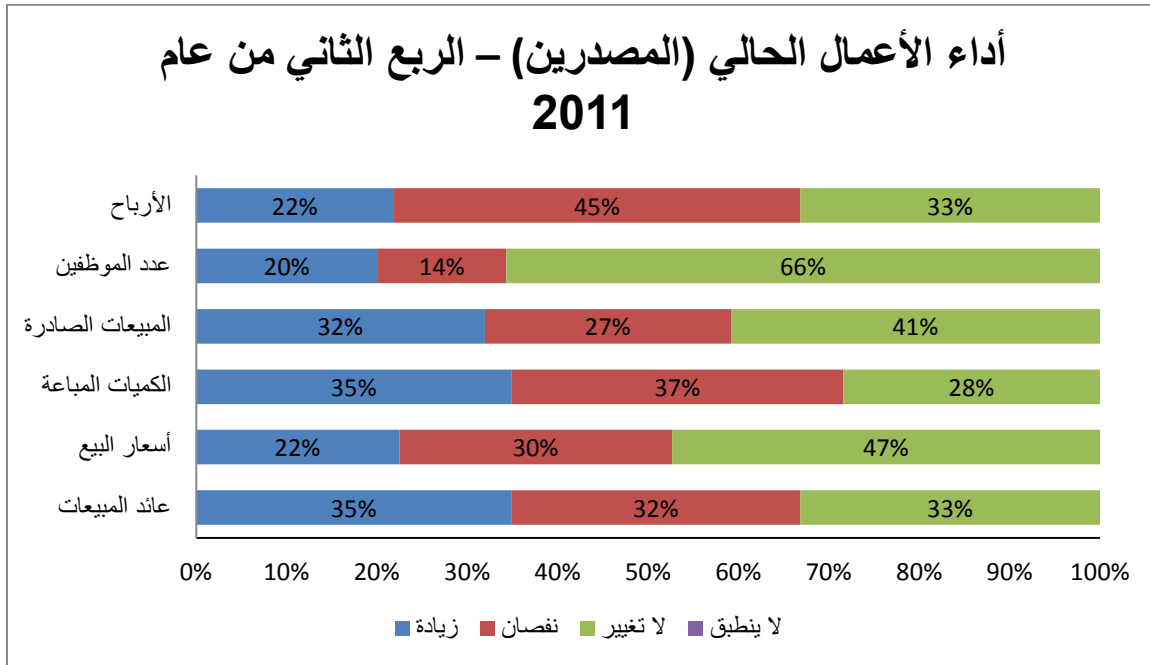
توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي - الربع الثالث من عام 2011



- تشير نتائج دراسة مسح المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى توقعات بمبيعات أعلى في الربع السنوي الثالث مقارنة مع الربع الثاني مع وجود نسبة 43% من المشاركين متفائلين حيال مبيعاتهم والنشاط الاقتصادي الفعلي في الربع الثالث وتعززت توقعات قطاعات الأعمال فيما يتعلق بتوقعات الأجل القصير للنشاط الاقتصادي بتوقعات بمستويات أعلى للتوظيف واستخدام أعلى للقدرات.
- وكنتيجة لهذا التفاؤل تخطط الشركات المتوسطة والصغيرة لزيادة طلبات شرائها وتتوقع أغلب هذه الشركات ارتفاع أرباحها (35% من المشاركين) أو بقائها مستقرة (30%) في الربع الثالث مقارنة مع الربع الثاني.

أداء المصدرون في دبي - الربع الثاني من عام 2011

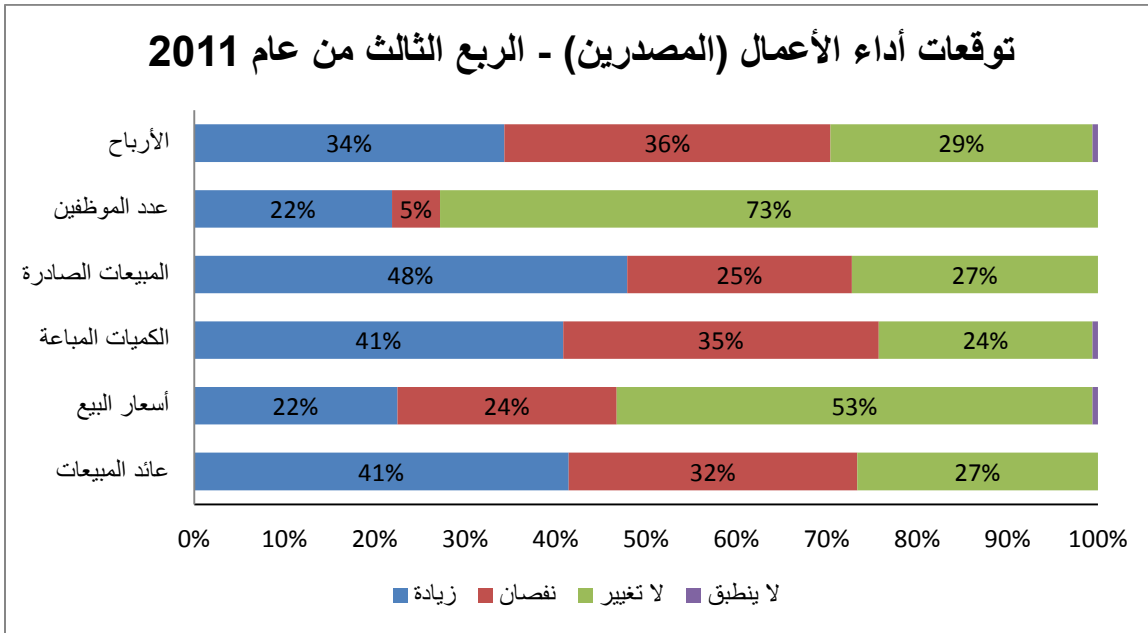
حازت الدراسة أيضا على توقعات الأعمال والآفاق المستقبلية للشركات العاملة بصورة جزئية أو كلية في مجال الصادرات - 169 من المشاركين - والذين يمثلون شركات التصنيع والتجارة والخدمات المخصصة للتصدير.



- على نحو مماثل للشركات العاملة نحو الداخل، يظهر نشاط الشركات المصدرة ثباتا في الربع الثاني مقارنة مع الربع الأول حيث أفاد 41% من تلك الشركات بعدم وجود تغيير في مبيعات التصدير و 32% أفادوا بوجود زيادات في تلك المبيعات ومن السمات الأساسية الأخرى لأداء أعمال التصدير في الربع الثاني: شبه استقرار في التوظيف واستغلال القدرات وهو يتمشى مع استقرار المبيعات حيث أفاد أكثر من 60% من المشاركين نفس العمالة في الربع الثاني كما في الربع الأول و 42% احتفظوا بنفس النسبة من استخدام القدرة بين الربعين ونسبة كبيرة من المصدرين - حوالي 50% - أفادوا بوجود زيادات في كلفة المواد الخام والعمالة والتي على ما يبدو أنها قد أدت إلى أثر سلبي على هوامش الربح.
- الخلاصة أن أداء قطاع التصدير أفضل بنسبة هامشية من الاقتصاد الشامل لدبي.

توقعات شركات التصدير في دبي - الربع الثالث - 2011

تشير توقعات الربع الثالث إلى وجود تحسن في المؤشرات الأساسية مثل عائدات المبيعات والكميات المباعة وخاصة للصادرات مقابل المبيعات المحلية وتتوقع 48% من شركات التصدير زيادة في عائدات صادراتها في حين يتوقع ثلث آخر استقرارها مقارنة مع الربع الأول. مؤشرات التوقعات الأساسية الأخرى ملخصة أدناه:



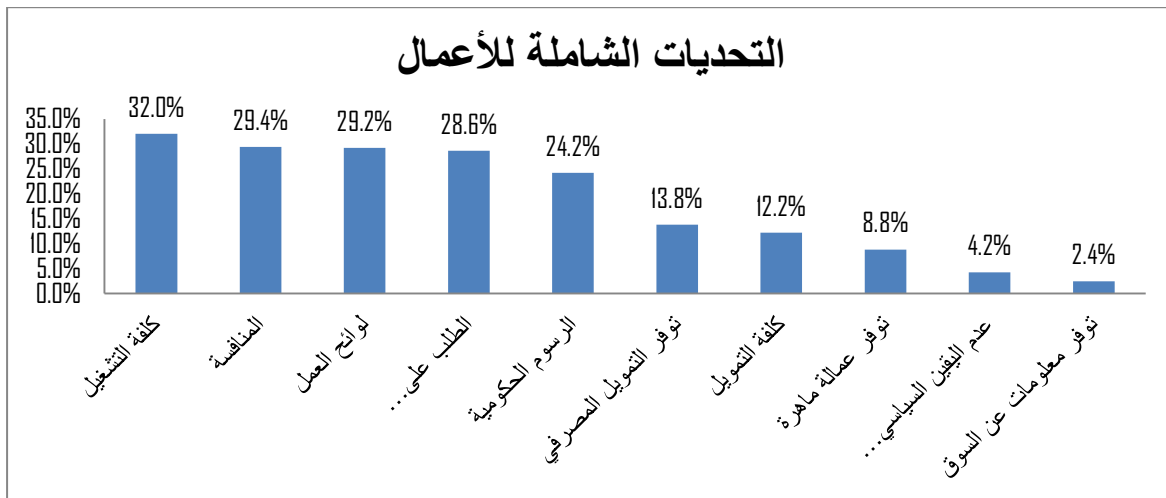
- يتوقع زيادة عائدات الصادرات في كافة القطاعات وتكون شركات التصنيع هي الأكثر تفاؤلاً (62% منها)، يتبعها شركات الخدمات (55%).
- المؤشرات الأخرى مثل العمالة واستغلال القدرات وطلبات الشراء الجديدة تشير إلى نفس اتجاه المبيعات المتوقعة. 22% من شركات التصدير تخطط لتوظيف المزيد من العمال في حين أن أكثر من 73% تتوقع الاحتفاظ بنفس القدر من العمالة وعلى نحو مماثل، حوالي 32% منها تخطط لاستخدام قدرتها بشكل مكثف في حين أن نسبة أخرى تشكل 43% تعتمز الاحتفاظ بنفس المستوى من الاستخدام.

- توجي نتائج الدراسة أيضا إلى أن معظم الشركات المتجهة نحو التصدير تخطط للمغامرة في الدخول أسواق جديدة للصادرات حيث أن نسبة 60% من هذه الشركات تشير إلى أنها تخطط الدخول في أسواق جديدة.

بالتالي، توجي الدراسة إلى أن معظم شركات التصدير متفائلة حيال توقع زيادة المبيعات والنشاط الاقتصادي في الربع الثالث مقارنة مع الربع الثاني لعام 2011.

التحديات الأساسية للأعمال في دبي

تناولت الدراسة أيضا التحديات الأساسية التي تواجه الأعمال اعتبارا من نهاية الربع الثاني 2011.

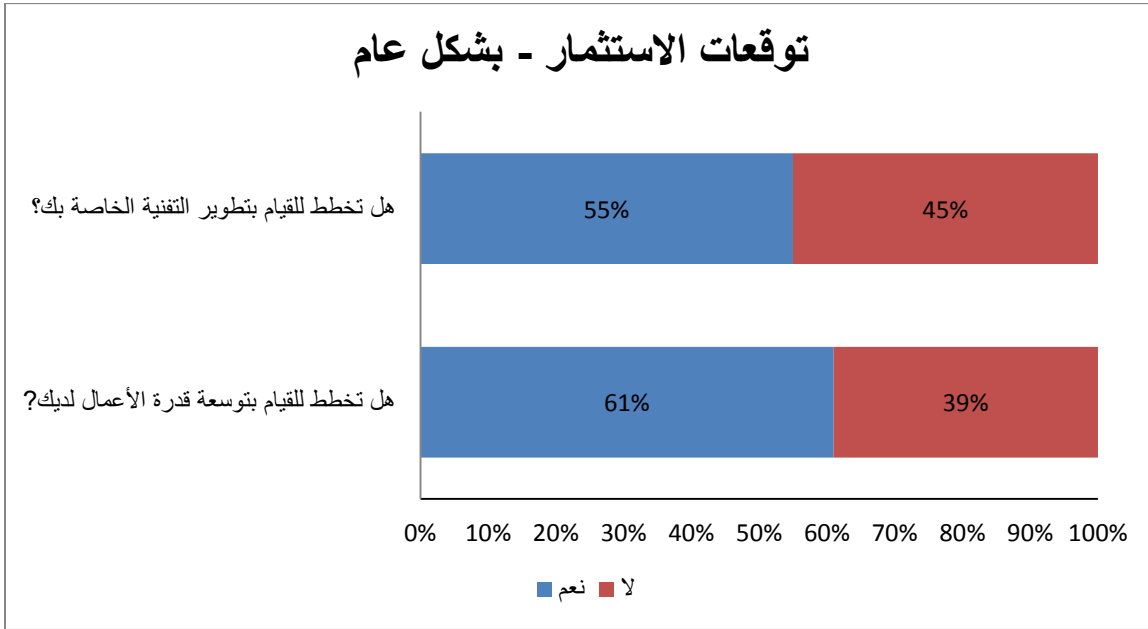


كلفة التشغيل المنافسة لوائح الأعمال الطلب على المنتجات/الخدمات الرسوم الحكومية توفر التمويل المصرفي كلفة التمويل توفر العمالة الماهرة عدم اليقين السياسي والاقتصادي توفر المعلومات السوقية

فيما يلي التحديات الرئيسية التي تؤثر على عموم بيئة الأعمال في دبي:

- 1- الكلفة العالية للعمليات (حسب إفادة 33% من المشاركين)- توحى الدراسة بأن الكلفة العالية للعمليات هي التحدي الرئيسي وتشتمل تلك الكلفة - لغرض الدراسة - على البنود المباشرة (المواد الخام والعمالة) فضلا عن بنود الكلفة غير المباشرة (الإيجارات والتأجير والمنافع).
- 2- زيادة المنافسة من اللاعبين المحليين والدوليين (حسب إفادة 29% من المشاركين) وانخفاض الطلب وهو الأثر المطول للطلب المحلي والدولي السابق (حسب إفادة 28% من المشاركين).
- 3- نقص الوضوح والشفافية في إجراءات الأعمال (حسب إفادة 29% من المشاركين): نقص الوضوح في إجراءات ترخيص وتسجيل الشركات فضلا عن عدم كفاية الشفافية في إنفاذ العقود التجارية لحماية الشركات من مستحقات المدين والديون الهالكة كما أفاد المشاركون أيضا بارتفاع الرسوم الحكومية مثل رسوم التأشيرة والترخيص مما كان له أثر سلبي على هوامش الربح لديهم.

توقعات الاستثمار



في غضون الإثنا عشر شهراً، الشركات متفائلة حيال توقعات الاستثمار الرأسمالي وحوالي 55% يخططون لرفع مستوى التقنية في الأشهر الـ 12 المقبلة و 61% يخططون لتوسيع القدرات.

- من منظور قطاعي، تكون الشركات الموجهة نحو الخدمات هي الأكثر تفاؤلاً إزاء توسيع قدرات الأعمال في حين أن شركات التصنيع تركز اهتمامها نحو الاستثمار في مجال تطوير التقنية، ويبدو أن الشركات التجارية من ناحية المقارنة أقل ميلاً نحو تطوير تقنياتها، ربما بسبب طبيعة عملياتها التي تميل إلى أن تكون ذات كثافة تقنية أقل نسبياً من أنشطة مثل التصنيع.
- كل من الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة لديها توقعات استثمارية متشابهة مع أكثر من 50% من الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة تخطط للاستثمار في توسيع القدرات ورفع مستوى التقنية في الإثنا عشر شهراً المقبلة.
- وبشكل عام، فإن كلا من شركات التصدير وغير المصدرة أحرص - في الإثنا عشر شهراً المقبلة على زيادة طاقاتها من رفع مستوى التقنية لديها.



Decide with Confidence